هل تفتح الدعوى على 3 مصارف لبنانية في نيويورك الباب أمام دعوى جماعية؟

ليست المرة الاولى يقاضي عملاء مصرفيون مصارف لبنانية أمام المحاكم في لبنان بسبب رفضها اعطاءها المودعين أموالهم لكنها المرة الاولى التي تُرفع دعاوى مماثلة خارج لبنان. فالدعوى القضائية التي رفعها ...أو تحويل أموالهم الى الخارج ومصرف Credit Libanais وBLC المواطنان الأميركيان جوزف أ. ضو وزوجته كارين م. ضو على بنك الموارد وبنك لبنان في إحدى محاكم مدينة نيويورك جاءت على خلفية "رفض تحويل ودائع هذين المدَّعيين إلى الولايات المتحدة والدخول في اتفقت عليها المصارف المذكورة، لمحاولة التهرب من إعادة "الوديعة" الى أصحابها، اضافة الى (conspiracy) مؤامرة إصدار شيكات مسحوبة على مصرف لبنان تبين لاحقاً استحالة صرفها في الخارج"، مطالبان المصارف بردّ أموالهما، وهو (RICO) وتعويضهما تكاليف الإجراءات القضائية وأتعاب المحاماة. وتمت الدعوى بموجب قانون المنظمات الفاسدة قانون اتحادي لمكافحة الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة يسمح بالملاحقة والعقوبات المدنية على نشاط الابتزاز الذي يتم كجزء من مشروع إجرامي مستمر.

وفيما ورد في الدعوى ان المصارف عمدت الى "الاستيلاء" على اموال (ضو وزوجته) البالغة 18.5 مليون دولار عبر "مخطط بونزي"، لم ترَ مصادر مصرفية أن المصارف المدعى عليها تعمدت الخداع أو التلاعب المالي على طريقة "بونزي" لدى أموالها على أصول المصارف المذكورة في الخارج أو على طريقة مستبعدة في الوقت عينه صدور أي قرار بالحجز ، المصارف المراسلة، باعتبار أن الدعوى لا تتعدى الصفة الشخصية، ولا ترتبط بقضايا تبييض أموال أو تمويل إرهاب.

المصادر المصرفية عينها توقعت أن يصدر قرار من المحكمة الأميركية بإلزام المصارف المدعى عليها سداد المتوجبات المالية للمدعين، إلا أن رئيس منظمة جوستيسيا الحقوقية المحامي الدكتور بول مرقص أكد لـ "النهار" أن الضغط الذي تشكله هذه الدعوى على المصرف المعني ومصرف لبنان والقطاع المصرفي اللبناني اكبر من حظوظ كسب الدعوى، اضافة الى ان مخاطر السمعة تفوق حظوظ كسب الدعوى. وأعرب عن اعتقاده أن الدعوى آيلة إلى دخول مرحلة الدفوع الشكلية motion to dismiss التي تقدمها المصارف المعنية وتدلي فيها بأسباب ردّ الدعوى قبل الدخول في الأساس.

وإذا كانت حظوظ كسب هذه الدعوى قليلة وفق ما يقول مرقص، لكنها ستزداد اذا أقيمت جماعيا من أكثر من مودع، وهذا ما يُعرف في القانون الأميركي بـ class action. وهذا الامر تخوف منه الخبير المالي دان قزي إذ أكد لـ"النهار" أن هذه الدعوى "ستفتح الطريق لدعاوى جماعية من عملاء متضررين آخرين ضد مصارف أخرى".

في الدعوى التي كشف عنها النائب ميشال ضاهر عبر تغريدة على "تويتر" والتي اعتبر انه "لو أقر قانون الكابيتال كونترول لما كنا تعرّضنا لهذا النوع من الدعاوى"، أكد المدعيان أن المصارف اللبنانية احتالت عليهما، بعدما أغرتهما بفوائد مرتفعة التلاعب المالي" أوقفت السحب والدفع لعملائها. وأوردا أن "جدا، وعندما فشلت في استقطاب المزيد من الودائع لتمويل هذا السياسيين اللبنانيين والمساهمين في المصارف وبعض العاملين فيها تمكنوا من تحويل أموالهم وودائعهم إلى خارج البلاد.

وكان المدعيان قد أودعا منذ عام 2016 نحو 18.5 مليون دولار في لبنان. ونبّها إلى أنهما كانا بصدد تحويل أموالهما إلى "المصارف الثلاثة، التي أكدت مرارا أنها على وشك تحويل هذه المبالغ"أميركا لولا مماطلة.

https://newspaper.annahar.com/article/1210949-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%89-3-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%83-

%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%89-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9